

كلمة السيد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري

بالمندى العالمى الخامس لسياسات الاتصالات

14 مايو 2013

جنيف

السيد رئيس المؤتمر،

السيد سكرتير عام الاتحاد الدولي للاتصالات،

السيدات والسادة الأفاضل رؤساء وأعضاء الوفود

إنه لشرف كبير لي المشاركة اليوم بهذا الحدث الهام الذي توليه مصر اهتماماً خاصاً. في البداية، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور حمدون توريه، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، وكافة المسؤولين المنتخبين، وإدارة الاتحاد على الجهود الكبيرة التي بذلوها من أجل الإعداد لهذا المنتدى الهام، الذي يتيح مشاركة كافة أصحاب المصلحة. إذ لا يمكن مناقشة الموضوعات والقضايا الهامة المتعلقة بمستقبل سياسيات الاتصالات وصناعة الإنترنت، بدون تواجد جميع الأطراف المعنية.

السيدات والسادة،

نجتمع اليوم ولدينا قناعة وثقة تامتين في قدرات وطاقات صناعة الإنترنت وتأثيرها الإيجابي في نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ساهمت صناعة الإنترنت في تحقيق المزيد من الشفافية، والتواصل المجتمعي بين المواطنين وحكوماتهم، من خلال تيسير النفاذ إلى الخدمات الحكومية والاستفادة منها، وفتح قنوات الحوار وتبادل الآراء حول القضايا الحيوية.

تتميز صناعة الإنترنت بأنها شراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي أنتجت نوعاً مختلفاً من الإدارة، يعتمد على التنسيق بين الأدوار المختلفة لجميع أصحاب المصلحة. تعتمد هذه الإدارة على عدد من المبادئ الأساسية التي ساعدت في نمو وانتشار شبكة الإنترنت بشكلها الحالي، ولعل من أهمها المحافظة على أمن واستقرار الشبكة، وتحقيق انتشار أوسع، وتعزيز روح المنافسة والابتكار في نوعية الخدمات المقدمة، تصب كلها في النهاية في صالح المستخدم اينما كان.

السيدات والسادة،

يناقش المنتدى هذا العام عدد من المقترحات والآراء التي تم التوصل إليها على مدار عام كامل من خلال فريق العمل المساعد للأمين العام، والذي شرفنا بالمشاركة فيه من خلال خبرائنا في

هذا المجال. تعكس هذه الآراء رؤية المجتمع الدولي تجاه كافة القضايا الملحة فيما يتعلق

بسياسات الاتصالات وآليات العمل المنظمة لها.

وترى الإدارة المصرية أن أي تغيير بالمنظومة القائمة لشبكة الإنترنت لابد وأن يُدرس بعناية

وتروي، بما لا يتسبب في أي تداعيات سلبية على أمن واستقرار الشبكة. وبالرغم من قناعتنا

التامة بأهمية الحفاظ على منظومة "الشرعية الدولية" لقضيتي حوكمة الإنترنت وإدارة الشبكة،

فإننا نؤكد على أن كلتاهما يجب أن تعتمدا على الشراكة بين كافة أصحاب المصلحة، بما يكفل

ديناميكية وسرعة في الأداء، ومرونة في الإجراءات.

كما ترى الإدارة المصرية أن مبدأ "تعدد أصحاب المصلحة" يعد أحد المبادئ الهامة التي يجب

تبنيها في أي مقترح أو كيان قد ينشأ فيما يتعلق بحوكمة الإنترنت، وذلك بما يتفق مع أجندة

عمل تونس.

نتشمن مصر جهود المجتمع الدولي وكافة أصحاب المصلحة تجاه "مسار تعزيز التعاون"،

خاصة فيما يتعلق بقضايا إدارة موارد الإنترنت الحرجة، وأسماء النطاقات الدولية، إلا أننا نرى

أهمية الدفع قدماً بما تم تحقيقه في هذا الصدد، من خلال إيجاد آلية تضمن مشاركة كافة

أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بشفافية وديمقراطية.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تعزيز بناء

القدرات البشرية، ومساعدة البلدان النامية، خاصةً فيما يتعلق بالانتقال من الإصدار الرابع

ليبروتوكول الإنترنت (IPv4) إلى الإصدار السادس (IPv6)، وأهمية إنشاء مشروعات مشتركة

لمساعدة هذه البلدان. أود أيضاً أن أشكر الدكتور حمدون توريه على جهوده من خلال اللجنة

العليا للإنترنت فائق السرعة، لضمان تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالإنفاذ إلى الشبكات

عريضة النطاق بحلول عام 2015، واعتبار ذلك حقاً من الحقوق المدنية الأساسية.

السيدات والسادة،

تهدف مصر إلى أن تكون واحدة من أكبر مراكز الإنترنت خلال العشر سنوات المقبلة، لما

تملكه من إمكانيات تتمثل في ثمانية عشر كابلاً بحرياً. وأود هنا أن أعلن أن مصر على وشك

الانتهاء من الخطة القومية لتزويد المؤسسات التعليمية والقرى بالإنترنت فائق السرعة، وأننا

سنبدأ تطبيق هذه الخطة بمرحلتها نهاية شهر سبتمبر 2013، لتنتهي المرحلة الأولى بحلول

عام 2015، والثانية بحلول عام 2021.

السيدات والسادة،

وفي هذا الإطار، تتشرف جمهورية مصر العربية بدعوة جميع أصحاب المصلحة للحضور

والمشاركة الفعالة في أعمال كل من "المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات" و "مراجعة مخرجات

القمة العالمية لمجتمع المعلومات" خلال شهري مارس وأبريل 2014 بشرم الشيخ.

وفي ختام هذه الكلمة، أشكركم على حسن الاستماع، وأتمنى لكم جميعاً مؤتمراً ناجحاً، كما أود

أن أشكر الاتحاد الدولي للاتصالات على ثقته في مصر لتنظيم هذين الحدثين الكبيرين،

وأطلع لرؤيتكم جميعاً في شرم الشيخ في 2014.

شكراً سيادة الرئيس